



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد  
6-5-4 جماد ثاني 1440 / 8-9-10 فبراير 2019





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1



حقوق الإنسان في الصحافة

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## إلزام شركة بدفع مليون ريال ورواتب متأخرة ومكافأة نهاية لموظف مفصول تعسفياً

المصدر: جريدة الحياة الأحد 6 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019م  
<http://www.alhayat.com/article/4621226>

الرياض - «الحياة» | منذ 13 ساعة في 9 فبراير 2019 - آخر تحديث في 9 فبراير 2019 / 16:08  
أنصفت المحكمة العمالية في الرياض أخيراً، مواطناً تقدم بدعواه ضد شركة كان تعاقدها للعمل لمدة ثلاث سنوات، إلا أن الشركة أنهت عقده بعد أربعة أشهر تعسفياً، وحكمت المحكمة بتعويض المواطن مليون ريال وإلزام الشركة بدفع مكافأة نهاية الخدمة والرواتب المتأخرة. وأصدرت المحكمة حكمها في الجلسة الأولى للدعوى، وتمت إحالته إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه.  
وكشفت وزارة العدل، عن إصدار المحاكم العمالية في المملكة أكثر من 2700 حكم، خلال 70 يوماً، وذلك منذ تدشين أعمالها من وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني.  
وتصدرت المحكمة العمالية في الرياض قائمة المحاكم الخمس الأولى في عدد الأحكام الصادرة بـ771 حكماً، تليها المدينة المنورة بـ349، ثم الدمام بـ329، ثم مكة المكرمة بـ317، ثم بريدة بـ243 حكماً.  
وتنوعت موضوعات الأحكام الصادرة بين مطالبات بالأجور وطلب البدل، وأخرى تتعلق في التعويضات والمكافآت، ودعاوى الرسوم، وطلب شهادة الخدمة، وغيرها من القضايا.  
يذكر أن الصمعاني أكد حرص الوزارة على أن تكون بيئة القضاء العمالي «بيئة رقمية بالكامل؛ لتكون مرتكزاً وأنموذجاً يحتذى به في باقي الأ قضية»، مشيراً إلى أن اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء «جاء وفقاً لمعايير دقيقة تركز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية». وأوضح أن المرفق العدلي يشهد «نقلة نوعية هدفها النهوض بهذا المرفق المهم بما يخدم المستفيدين».

## «حماية الرياض» تطلق حملة للقضاء على العنف

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 جماد ثاني 1440 هـ - 9 فبراير 2019م  
<http://www.alhayat.com/article/4621227>

الرياض - «الحياة» | منذ 13 ساعة في 9 فبراير 2019 - آخر تحديث في 9 فبراير 2019 / 16:34  
أطلقت وحدة الحماية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة الرياض اليوم (السبت)، حملات توعية في الجامعة السعودية الإلكترونية، تستهدف أكثر من 200 مستفيدة من طالبات الجامعة والكادر الوظيفي العامل معهن، وتتضمن تقديم مجموعة من الإرشادات التوعوية والتوجيهات حول مفهوم العنف وآثاره السلبية على الفرد والمجتمع وطرق الوقاية منه والقضاء عليه والتعريف بدور وحدة الحماية في هذا الجانب وتوضيح آلية التواصل مع الوحدة وتقديم البلاغات من طريق الرقم المجاني 199.

وشاركت الوحدة في فعالية «بدأ بيد ضد العنف» التي اقيمت في مدينة الملك عبدالعزيز الطبية للحرس الوطني، وتم من خلالها تعريف الزوار ومنسوبي الادارة البالغ عددهم 70 بنظام حماية الطفل من الايذاء ولائحته التنفيذية من طريق المنشورات التوعوية والمطبوعات والإجابة على الأسئلة والاستفسارات للحاضرات. يُذكر أن هذه البرامج والفعاليات تأتي ضمن مهام وحدات الحماية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتسعى من خلالها إلى توعية المجتمع بظاهرة العنف، وكيفية الحد منه والقضاء عليه.



## لجنة ترفض توصية شغل الوظائف القانونية والمحاسبية بسعوديات

### وتؤكد النظام لا يفرق بين الجنسين

## الشورى يسائل "الخدمة" عن تمكين المرأة وتعزيز دورها

### القيادي

المصدر: جريدة الرياض السبت 5 جماد ثاني 1440 هـ - 9 فبراير 2019م

<http://www.alriyadh.com/1736853>

يصوت الشورى في جلسة مقبلة على عشر توصيات رفعتها لجنة الإدارة والموارد البشرية للمجلس لتنفرد "الرياض" بالجديدة منها والتي تبنتها اللجنة في مرحلة دراستها ملحوظات وآراء الأعضاء تجاه أداء الخدمة المدنية وتقريرها للعام المالي 38 - 1439، وقد طالبت الوزارة بتضمين تقريرها المقبل ما تم إنجازه في مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في وزارة الخدمة المدنية ضمن مشروعها "تحقيق التوازن بين الجنسين" و"تمكين القيادات النسائية" خاصة في المناصب القيادية العليا التي طرحتها ضمن برنامجها للتحول الوطني، وهي توصية تبنت فيها اللجنة مضمون ما قدمته لنا آل معيناً وموضي الخلف.

دراسة شاملة

وأخذت لجنة الإدارة بمضمون توصية للعضو فيصل الفاضل وطالبت بإجراء دراسة شاملة لضوابط استقطاب الكفاءات المميزة وضوابط الاستعانة بالوكلاء والمساعدين وشروطها ومزاياها والإعلان عنها بما يضمن الشفافية والعدالة والجودة، وطالبت التوصيات الوزارة بالتحقق من التزام الجهات الحكومية والمؤسسات العامة بالدليل الإرشادي لتهيئة الموظفين الجدد للعمل والذي أصدرته الوزارة، وهي توصية إضافية للعضو عبدالله الخالدي.

وظائف قانونية

ورفضت لجنة الإدارة توصية تمكين المرأة من الوظائف القانونية والمحاسبية وغيرها من الوظائف التي تجد إقبالاً كبيراً من الحاصلات على شهادة جامعية، وأن يكون طرح تلك الوظائف للمفاضلة على العنصرين الرجالي والنسائي، مع مراعاة أن لا تقل النسبة المخصصة للمرأة في تلك الوظائف الكائن مقرها في المدن الرئيسية عن 30 %، وهي توصية مشتركة لعالية الدهلوي وفصل الفاضل.

رفض المبررات

وحسب مصادر "الرياض" فقد أوضحت اللجنة في مبررات عدم قبول هذه التوصية أن نظام الخدمة المدنية ليس به ما يفرق بين الرجل والمرأة في تولي المناصب وشغل الوظائف إلا أن تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي من أهم المبادرات التي تعمل عليها الوزارة وينضوي تحتها مشروعات من ضمنها استثمار المواهب القيادية النسائية وتحقيق التوازن بين الجنسين في المجموعات الوظيفية العامة، بما في ذلك تحديد نماذج للأعمال التي يمكن أن تتفوق المرأة في تنفيذها وإدارتها ومشروع العمل عن بعد بهدف توسيع خيارات العمل أمامها وزيادة مشاركتها، من خلال وضع استراتيجية تشريعية للعمل عن بعد.

وقد بلغت نسبة الموظفات السعوديات في السلاسل المشمولة بالتقاعد المدني % 42 من إجمالي الموظفين إضافة إلى أن الجهات الحكومية لديها خاصية التمكين ولها كامل الصلاحيات للتوظيف حسب الاحتياج، كما أن الإعلانات الوظيفية التي تتم عن طريق وزارة الخدمة أو الجهات الممكنة شملت وظائف قانونية ومحاسبية.

تقديم التوصية  
ولم يقتنع عضوا الشورى برد لجنة الإدارة وسبقهما توصيتهما للمجلس ليكون له حسمها، وقد بررها بأن المرأة تمثل نصف المجتمع، وعليها واجبات وطنية، ولديها الإمكانيات والمؤهلات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية، لذلك كانت المرأة السعودية من ضمن اهتمامات رؤية المملكة 2030 التي وضعت ضمن أهدافها تمكين المرأة واستثمار طاقاتها، إضافة إلى أهمية تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها بهدف زيادة مشاركتها في سوق العمل وبناء إمكانياتها وقدراتها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون العمل على تحقيق التوازن بين الجنسين وتقليص الفجوة النوعية بين الجنسين في مختلف القطاعات الحكومية، وخصوصاً بالنسبة للوظائف التي تجد إقبالاً كبيراً من الحاصلات على مؤهلات جامعية من داخل المملكة وخارجها كالقانون والمحاسبة.

تمكين المرأة  
وجاء في مبررات التوصية أن وزارة الخدمة المدنية ذكرت أن تمكين المرأة في الخدمة المدنية وتعزيز دورها القيادي يعد من أهم المبادرات التي تعمل عليها الوزارة، وذلك بهدف زيادة مشاركتها في سوق العمل وبناء إمكانياتها وقدراتها القيادية وبالتالي زيادة تمثيلها في الوظائف القيادية وأماكن صنع القرار، وبناء على ما ينبثق من تلك المبادرة من مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، تحتاج الوزارة إلى أن تتعاون الجهات الحكومية الأخرى معها وصدور قرارات من مجلس الوزراء تلزم تلك الجهات بتنفيذ تلك القرارات من أجل تحقيق أهداف هذه المبادرة، ولذلك تأتي هذه التوصية لتصب في تفعيل تلك المبادرة من خلال إيقاف التمييز على أساس الجنس في التعيين أو التعاقد على الوظائف التي تجد إقبالاً كبيراً من الحاصلات على مؤهلات جامعية من داخل المملكة وخارجها كالقانون والمحاسبة وذلك كخطوة أولى في تحقيق التوازن بين الجنسين.

حضانة أطفال  
ومن التوصيات الإضافية التي ستقدم ويترك للمجلس كلمة الفصل فيها بقبولها أو رفضها، توصية "تبني مبادرة دعم المرأة العاملة بإنشاء حضانات في الجهات الحكومية أسوة بمبادرة (قرة) في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية"، وهي للعضو لينا آل معينا، وبنيت في مسوغات التوصية أن إنشاء دور للحضانة في الجهات الحكومية يستهدف تحسن مستوى الأداء وزيادة الإنتاجية في العمل وانخفاض معدل الغياب والإجازات في الجهة الحكومية، وتعزيز مفهوم الولاء والانتماء لمؤسسة العمل، عن طريق توفير كل أسباب الاستقرار النفسي والاجتماعي للمرأة في بيئة العمل.

وقالت آل معينا في مسوغات توصيتها: إن وجود حضانة في مقر العمل ينهي حالة التشتت الذهني والقلق والاضطراب والحيرة التي تنتاب المرأة العاملة، خشية على أطفالها الصغار، إضافة إلى وجود دور الحضانة في الجهات الحكومية، ترجمة لرؤية المملكة لما لها من الإيجابيات على صعيد الأسرة والمجتمع بأسره بتوفير بيئة العمل التي تلئم احتياجات المرأة، باعتبارها شريكا أساسيا في دعم عملية التنمية.

معدلات التوطين  
وتؤكد مبررات التوصية أهميتها في تعزيز معدلات التوطين في شتى القطاعات، من خلال الإبقاء على الكوادر الوطنية العاملة أطول فترة ممكنة عبر توفير بيئة عمل مناسبة للأم العاملة، وتشجيع الأمهات الموظفات إلى الرضاعة الطبيعية، والحفاظ على حق الطفل في نيل قسط وافر منها، نظراً لما في الرضاعة الطبيعية من فوائد صحية ومشاركة بين الطفل والأم، فضلاً عن دور الرضاعة الطبيعية في تعزيز العلاقة الوجدانية بين الأم وطفلها، إضافة إلى التوعية بأهمية الحضانة في بناء شخصية الطفل، واكتسابه مهارات سلوكية ومعرفية، ودعم الدور المحوري للأسرة في التماسك الاجتماعي، وتحقيق الاستقرار الأسري، وتعزيز التكامل مع المؤسسات الحكومية، للارتقاء بجودة الخدمات الاجتماعية.

ولفتت آل معينا إلى أن المادة 159 من نظام العمل نصت على إلزام صاحب العمل الذي يشغل خمسين عاملة فأكثر أن يهيئ مكاناً مناسباً يتوافر فيه العدد الكافي من المربيات، لرعاية أطفال العاملات الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات، وذلك إذا بلغ عدد الأطفال عشرة فأكثر، لذلك على الجهات الحكومية الدعم بتوفير أماكن للأطفال الموظفات، إذا بلغ عدد الموظفات خمسين موظفة فأكثر.

## المحاكم العمالية تنهي 2700 قضية خلال 70 يوماً.. والرياض

### تصدر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 5 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019م  
<http://www.alriyadh.com/1736857>

الرياض - مبارك العكاش  
كشفت وزارة العدل، عن إصدار المحاكم العمالية في المملكة أكثر من 2700 حكم، خلال 70 يوماً، وذلك منذ تدشين أعمالها من قبل معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني.  
وتصدرت المحكمة العمالية في الرياض قائمة الخمس محاكم الأولى من حيث عدد الأحكام الصادرة بـ771 حكماً، تليها المدينة المنورة بـ349 حكماً، ثم الدمام بـ329 حكماً، ثم مكة المكرمة بـ317 حكماً، ثم بريدة بـ243 حكماً.  
وتنوعت موضوعات الأحكام الصادرة، ما بين مطالبات بالأجور وطلب البدل، وأخرى تتعلق بالتعويضات والمكافآت، ودعاوى الرسوم، وطلب شهادة الخدمة، وغيرها من القضايا.  
ومن الأحكام التي أصدرتها المحكمة العمالية في الرياض، حكم أنصفت به مواطناً تقدم بدعواه ضد شركة كان قد تعاقد معها للعمل لمدة 3 سنوات إلا أن الشركة وبعد 4 أشهر قامت بإنهاء عقده تعسفياً، إذ حكمت المحكمة بتعويض المواطن مليون ريال وإلزام الشركة بدفع مكافأة نهاية الخدمة والرواتب المتأخرة.  
وأصدرت المحكمة العمالية في الرياض حكماً في الجلسة الأولى للدعوى وتمت إحالة الحكم إلى محكمة الاستئناف لتدقيقه، ويقضي الحكم بإلزام الشركة بتعويض المواطن الذي كان يعمل لديها بمبلغ مليون ريال لقاء الفصل التعسفي الذي تعرض له، وإلزامها بالحقوق المالية الأخرى.  
يذكر أن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قد أكد حرص الوزارة على أن تكون بيئة القضاء العمالي بيئة رقمية بالكامل؛ لتكون مرتكزاً وأنموذجاً يحتذى به في باقي الأقسام، مشيراً إلى أن اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء، جاء وفقاً لمعايير دقيقة تركز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية.  
وأوضح أن المرفق العدلي يشهد نقلة نوعية هدفها النهوض بهذا المرفق المهم بما يخدم المستفيدين بفضل الله ثم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله-، ويجدد تأكيد القيادة الرشيدة في تطبيق مبدأ تحقيق العدالة وإعادة الحقوق في هذه الدولة المباركة المستمرة في تطبيق هذا المبدأ العظيم الذي به تنهض الأمم ويستندام نماؤها.

## أطباء • الكاش“ يضاعفون معاناة مرضى التأمين يستغلون شهرتهم في تحصيل • الفيزيتا“ نقدا

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019م  
<https://www.al-madina.com/article/614153>

محمد سعيد الشريف-جدة

يواجه عدد من المرضى ممن يحملون بطاقات التأمين الطبي من إصرار بعض الأطباء الكبار والاستشاريين على دفع «الفيزيتا» نقدا وهو ما يضع المرضى في حرج شديد نتيجة عدم قدرتهم على الدفع الفوري، فيما أرجع مختصون في قطاع التأمين رفض بعض الأطباء خاصة كبار الاستشاريين استقبال حاملي بطاقات التأمين وإلزامهم بدفع الكاش إلى وجود عقد بين جهة عمل المريض ومقدم الخدمة الطبية بهذا الخصوص لكن بعض المستشفيات تستغل هذه الجزئية بطريقة «تجارية» للتحصيل النقدي دون مراعاة للبعد الإنساني وظروف المريض.

«المدينة» تلقت شكاوى بعض المرضى من حملة بطاقات التأمين بهذا الخصوص متسانلين عن مدى قانونية هذا الاجراء، ويقول عوض الأحمدى: إن هذه الظاهرة واضحة أكثر في المستشفيات التي للأسف تحولت إلى مراكز تجارية تنافس المولات وتبحث عن الربح بغض النظر عن النواحي الإنسانية التي يفترض أنها تلتزم بها.

ويتفق معه في نفس الرؤية على الحربي ويؤكد تزايد هذه الظاهرة لدى الاستشاريين في المستشفيات الكبيرة والتي لولا بطاقات التأمين لما استطاع متوسطو الدخل دخولها وتساءل ما فائدة التأمين إن لم يكن ملزما لكل مقدم الخدمة وكل طبيب يعمل في تلك المستشفيات والمراكز.

المرواني: من حق المريض رفع شكوى للضمان الصحي

تؤكد المحامية المتخصصة في مجال التأمين شهد المرواني أن من حق المريض رفع شكوى للضمان الصحي وقالت: إنه لا يمكن اجبار مريض على مراجعة طبيب أيضاً بالمقابل لا يمكن جبر طبيب على تولي حالة مريض ولأن ليس كل مسألة مذكورة في القانون والعلاقة بين المريض والمستشفى رضائية ولو اشتكى المريض لمجلس الضمان الصحي وهو احد حقوقه فإن المجلس قد يقول للمريض راجع طبيياً أو مستشفى غيره لأنه بكل بساطة هناك عديد من الخيارات غيره.

وتضيف: الطبيب لا يتبع مجلس الضمان الصحي يعني لا يمكن أن تعاقبه بشخصه لأن المجلس مختص بمسألة التأمين وبشكل مباشر فهي تتعامل مع مقدمي خدمات الرعاية من مستشفيات ومستوصفات تقوم بتوقيع عقد التأمين مع شركات التأمين لكن الطبيب مرجعيته لوزارة الصحة بشكل عام لكن من حق المريض في كل الاحوال يرفع شكوى لمجلس الضمان الصحي التعاوني على المستشفى (مقدم الرعاية الطبية) وقرارات المجلس لا يمكنني التنبؤ بها لأنه لا يوجد لائحة تسرد العقوبات وغالباً قد لا يحصل شيء.

واضافت: إن وثيقة التأمين دائما توفر تغطية تكون بمثابة الحد الأدنى ولا يجوز لشركات التأمين أن تقل عن هذه الحدود التي يحددها مجلس الضمان الصحي في وثيقة التأمين فإن كان كشف الطبيب يتراوح بين 50 لـ 500 ريال، ولو كان التأمين يغطي كشف الطبيب بـ200 ريال في هذه المستشفى وكشف الطبيب 500 فالمرضى ملزم بدفع الفرق، وهناك ايضا حالات مثل الولادة فالتأمين يغطي لحد 15 ألف ريال لكن على ارض الواقع التي تولد في المركز الطبي الدولي بـ 40 ألف ريال وبالتالي ستدفع الفرق 25 ألف ريال.

مستشار تأميني: لا تعد مخالفة وفقا للعقد

يرى المستشار في قطاع التأمين لؤي عبده إلى أن هذه الحالات لا يمكن اعتبارها مخالفة على المستشفى لأن عقد الدكتور مع مقدم الخدمة سواء كان مستشفى او مستوصفا ينص على ذلك كما ان هذه الجزئية تكون موضحة في العقد الموقع بين شركة التأمين ومقدم الخدمة وفي الغالب الأطباء المعروفون والاستشاريون هم من يضع هذا الشرط في عقده مع مقدم الخدمة الذي يعمل معه

وأضاف: السبب بقبول مقدم الخدمة بعمل هذا الاستثناء لمعرفتهم بقدرة وإمكانية الطبيب على رفع مداخل الكاش للمستشفى لأن العلاقة تجارية بحثة فمقدم الخدمة يبحث عن الدكتور الناجح الذي يستطيع رفع مداخلها بغض النظر عن النواحي الانسانية ثم ان هذه النوعية من الاطباء تكون معروفة ولها عملاؤها الذين لايمكن ان يتخلوا عنها مهما كان ثمن الكشف والذي قد يصل احيانا لدى الاستشاريين الى 1000 ريال بالاضافة الى ان المستشفيات الكبيرة لاتستطيع الاعتماد كليا على حامل بطاقة التأمين بحكم ان تحصيل المستحقات المالية للمستشفى من شركات التأمين احيانا تكون شهرية وأخرى قد تتأخر ويكون اكثر من ذلك في الوقت الذي تصل فيه ميزانية بعض المستشفيات الكبرى الشهرية الى ملايين الريالات.

الناطق باسم التأمين: حالات قليلة وليست ظاهرة

يرى الناطق الرسمي باسم شركات التأمين عادل العيسى أن هذا الوضع طبيعي فبعض الأطباء لا يفضل التعامل مع التأمين رغم أنه يعمل مع مقدم خدمة تستعمل خدمة التأمين ويبقى الاختيار للمريض إما بالتعامل معه نقدًا أو التعامل مع دكتور آخر يقبل التأمين وفي المجمل فان هذه الحالات قليلة ولا يمكن اعتبارها ظاهرة.



## 17 توصية لـ "الموهوبين المعاقين" يتصدرها دعم القطاع الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019م  
<https://www.al-madina.com/article/614129>

داود الكثيري - جدة

اختتم المؤتمر الدولي الأول للموهوبين من ذوي الإعاقة أعماله أمس الأول بـ (17) توصية، أبرزها تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص لدعم مواهب ذوي الإعاقة، وتشكيل قاعدة بيانات من مختلف الباحثين من الدول المشاركة لتبادل الخبرات في ما يخص الاختبارات العلمية لقياس الموهبة لدى ذوي الإعاقة، وتمكينهم ليكونوا رواد أعمال لتعزيز الاستقلال الذاتي لديهم.

وأوضح مؤسس جمعية الإرادة - الجهة المنظمة للمؤتمر عمار بوقس: إن المؤتمر عمل على تفسير طبيعة العلاقة بين الموهبة والإعاقة وفتح الآفاق الجديدة في مجال أبحاث ذوي الإعاقة، وناقش العوامل المساهمة إيجاباً أو سلباً في تنمية الموهبة لدى الأشخاص من ذوي الإعاقة، وسلط الضوء على الإستراتيجيات المناسبة لتعبئة الجهود التعليمية والتربوية والإعلامية لتنمية هذه المواهب، محلاً التحديات التي تواجه تحقيقها، ومقترحاً نماذج من الحلول والتجارب الناجحة، وعارضاً عدداً من الأطروحات العلمية والأفكار التطبيقية التي قدمها ثلاثة وثلاثون باحثاً ومتخصصاً من مختلف دول العالم». وبين بوقس أبرز التوصيات التي خرج بها المؤتمر وهي: عقد المؤتمر الدولي لذوي الموهبة من ذوي الإعاقة مرة كل 4 سنوات في إحدى الدول المشاركة في المؤتمر تحت مظلة «جمعية الإرادة لدى الموهوبين والموهوبات من ذوي الإعاقة، تنفيذ المشروعات والبحوث الميدانية لدراسة حالات الموهوبين ذوي الإعاقة من حيث خصائصها وبرامجها وكيفية التدخل، توظيف التكنولوجيا ومهارات الحاسوب والفيديو في تنمية مهارات الأطفال ذوي الإعاقة وتدريب المعلمين وأخصائيي التربية الخاصة على ذلك، دعوة وزارة التعليم إلى تصميم وتخطيط وتقديم البرامج التدريبية التي تهدف إلى مساعدة المعلمين على امتلاك المفاهيم والسلوكيات التي يجب أن يتحلوا بها لدعم الطلبة الموهوبين من ذوي الإعاقة، تكييف مناهج التدريس حاسوبياً ليتمكن الطلاب ذوو الإعاقة من مواكبة التحديات والتكنولوجيا الحديثة منذ نعومة أظفارهم.

يشار إلى أن المنتدى أقيم برعاية وحضور وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي.

## 200 ألف حارس أمن: لا عقود.. لا تأمينات.. لا إجازات.. لا

### تدريب.. ورواتب ضعيفة

### 90% منهم بدون تأمين طبي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019م

<https://www.al-madina.com/article/614124>

محمد الشريف- جدة

رغم مرور سنوات عديدة على شكاواهم المتعددة، لا يزال أكثر من 200 ألف حارس أمن سعودي مدني يعانون من مشكلات مزمنة تتمثل في ضعف الرواتب والتأهيل وطول ساعات العمل وغياب التأمين الطبي. وفيما ينتقد غالبية الخبراء، أصحاب شركات الحراسات الأمنية لجشع البعض منهم، وبحثهم عن تعظيم أرباحهم فقط، دون الاهتمام بالعمال، يرى آخرون أن الحل واضح من خلال خارطة طريق تتمثل في الالتزام بتوصية مجلس الشورى بـ40 ساعة عمل أسبوعياً، واستحداث كادر وظيفي يضمن وجود سلم رواتب، فضلاً عن إلزام الشركات بتسجيل العمالة في التأمينات لتحصل على التأمين الطبي المناسب في ظل ارتفاع فاتورة العلاج حالياً. ويتساءل المختصون: كيف يمكن أن نطلب من هؤلاء حماية ممتلكات وأموال بالمليارات وهم بدون مظلة حماية تضمن حقوقهم، لاسيما وأن القطاع يمكنه استيعاب نصف مليون عامل في ظل اتساع النشاط الاقتصادي وإلزام اللائحة التنفيذية الصادرة مؤخراً قطاعات واسعة بالاستعانة بحراسات أمنية. وفيما يلي نص الآراء.

شكاوى من طول الدوام والتأمين الطبي وضعف التدريب

يقول تركي الحربي حارس أمن منذ سنتين في مول تجاري: إن المهنة بدون مستقبل واضح لاعتمادها على العقد بين العميل والشركة الأمنية، موضحاً أنه اليوم يعمل في مول وغداً قد يرسل لحراسة مستودع في جنوب جدة. وأضاف: ميزة مهنة حارس الأمن سهولتها في التقديم والتعيين، لكن عيبها في ساعات العمل التي تصل إلى 12 ساعة ونظرة بعض العملاء الغربية، بالإضافة إلى انعدام التأمين الطبي باستثناء الشركات الكبرى التي توفر الأجور والتأمين والامتيازات والاختيار بين ساعات العمل 12/8 ساعة، لكنها تحتاج لواسطة، أما بقية الشركات فكل شهر بنظام والتعيين فيها مثل الاستقالة.

وأعرب سالم باقلاقل حارس أمن منذ 7 سنوات في أحد المستشفيات الخاصة، عن أمله في وجود تدريب على الأقل في مجال الأمن والسلامة ومكافحة الحرائق وحماية المواقع حتى يكون هناك فرق بين أصحاب الخبرات وحارس الأمن الجديد، مشيراً إلى أن التدريب الوحيد الذي حصل عليه كان مكثفاً فور تعيينه منذ 7 سنوات ولمدة ثلاثة أيام وكان يتركز على التواصل مع المشرف والتنبيه في حال تعرضه لأي اعتداءات التواصل مع الجهات المختصة بعد التنسيق معه. ويصف توفيق بخيت حارس أمن منذ 5 سنوات المهنة بالمرهقة، مشيراً إلى أنه يتقاضى 3500 ريال لمدة 8 ساعات ومن الساعة 12 ليلاً إلى 5 صباحاً حارس لإحدى الصيدليات بـ1200 ريال. وأشار إلى أن المهنة بدون مستقبل لذلك يعزف عنها أغلب الشباب بحثاً عن عمل في قطاعات أخرى، مشيراً إلى أنه لا يتخيل نفسه فيها بعد عشر سنوات من الآن. وأعرب عن أمله في أن يكون بها وسيلة للترقي مثل المهن الأخرى مثل المبيعات وندوبي التسويق.

اللجنة الوطنية: 90% بدون تأمين و60% رواتبهم أقل من 3 آلاف

أكد د. عبد الله الشهري نائب رئيس اللجنة الوطنية للحراسات الأمنية ورئيس اللجنة في الغرفة التجارية في جدة أن 90% من حراس الأمن في قطاع الشركات الأمنية لا يتمتعون بتأمين طبي لأنهم غير مسجلين في التأمينات الاجتماعية بناء على طلبهم، موضحاً أن أغلبهم إما مسجل في منشأة مقابل مبلغ مالي أو في الضمان الاجتماعي. وأشار إلى أن تطوير

القطاع مرهون بإعادة النظر في نظام المشتريات والمناقصات الحكومية والذي يفضل السعر الأقل على حساب المعقول الذي يهتم بتقديم الخدمة بجودة أعلى ومميزات أفضل للمتعاقد معهم للعمل في المنشأة وهو ما ينعكس على بيئة العمل ويجعلها بعيدة عن طموحات الشباب. ولفت إلى أن 60% من حراس الأمن في القطاع لا تزيد رواتبهم على 3000 ريال و30% أكثر من 3000 ريال و10% أقل من 3000 ريال، مطالباً بأن يكون الحد الأدنى للأجور 5000 ريال مع ضرورة الالتزام بدوام الـ 8 ساعات والإجازة الأسبوعية وعدم تأخير الرواتب بسبب عدم التحصيل من العميل. وأشار إلى أن القطاع كان يضم 600 شركة خرج بعضها، وتبقى 400 فقط، مشيراً إلى أن من مصلحة القطاع حدوث اندماجات لكي تتولد منشآت قوية تستطيع تقديم خدمة مميزة وتوفر بيئة عمل أفضل من الحالية للعاملين فيها، وقلل من إمكانية أن تلجأ الشركات في القطاع الخاص مستقبلاً لإنشاء أمن ذاتي لأن شركات الحراسات الأمنية متخصصة ومحترفة وأغلب منسوبيها عسكريون متقاعدون ولديهم خبرة وخلفية أمنية. ولفت إلى أن الآمال معقدة حالياً على الهيئة الصناعية العليا للأمن الصناعي الجهة المشرفة على القطاع لتطوير بيئة العمل من خلال كادر وظيفي يضمن سلم رواتب ورتب إشرافية وقيادية، بالإضافة إلى تحديد ساعات العمل وإيجاد أكاديميات متخصصة للتدريب والتطوير.

الشورى: طالبنا بـ40 ساعة عمل أسبوعياً

دعا نائب رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى الدكتور غازي بن زقر إلى رفع القيمة السوقية للمهنة من خلال إيجاد ضوابط ومعايير دقيقة للالتحاق بها، لكي تكون في مستوى طموح الشباب وتحول لبيئة جاذبة وليست طاردة، كما هو الآن، وقال: إن المهنة شبه مفتوحة ويمكن أن يعمل فيها أي شخص بغض النظر عن تأهليه العلمي داعياً إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التدرج في التطبيق عند استحداث أي تعديلات جديدة على طبيعة العمل بالقطاع.

وأكد الحرص على تطوير بيئة العمل في القطاع الخاص مع الأخذ في الاعتبار عدم تضرر أحد، سواء العاملين أو أصحاب العمل بدليل مناقشة موضوع ساعات العمل في الدورة السابقة وتصويت المجلس على أن تكون 40 ساعة أسبوعياً حرصاً على التوازن بين الحاجة الاقتصادية والاجتماعية.

المحامي السنوسي: إلزام الشركات بتسجيل الحراس في التأمينات

قال مؤيد السنوسي المحامي في القضايا العمالية أن 30% من قضايا حراس الأمن العمالية تتركز في تأخر الرواتب لشهور ويأتي بعدها داوم الإجازات الرسمية مثل الأعياد واليوم الوطني وعدم الحصول على الحوافز والبدلات المستحقة، مشيراً إلى أن أي فقرات في العقد بين حارس الأمن والشركة لا تتفق بنودها مع نظام العمل والعمال لا يتم تطبيقها ولا يؤخذ بها في حالة التقاضي. ولفت إلى أن من حق الحارس إلزام الشركة بأن تسجله في التأمينات الاجتماعية من تاريخ تعيينه حتى ولو بالتقاضي وعندها لن تستطيع استغلال المادة 77 وغيرها من المواد لفصله لأنها ستضطر إلى دفع رواتب الأشهر المتبقية في عقده، لذلك أنصح في حالة الشكوى الانتظار حتى شهر تجديد العقد. وأضاف أن عدد الساعات المسوح بها في مجال الحراسات الأمنية يصل كحد أقصى إلى 12 ساعة في الأيام العادية و10 ساعات في شهر رمضان، كما يكفل له النظام إجازة أسبوعية لمدة يوم واحد والتعويض عن أيام الأعياد واليوم الوطني في حالة طلب منه الداوم. وأعرب عن أسفه لعدم إلزام الشركات الأمنية بحد أدنى للأجور، 3000 ريال للتسجيل في التأمينات. ونصح السنوسي الراغبين في العمل بهذا القطاع بمحاولة معرفة السيرة الذاتية للشركة ومدى التزامها بمواعيد تسليم الرواتب وهل تملك سلم وظيفي وقرارة العقد جيداً والحصول على نسخة منه كحق كفله نظام العمل والعمال، لافتاً إلى أن 50% من العاملين في هذا القطاع الحيوي والخطير عسكريين متقاعدين والبقية من ذوي التعليم المتوسط وغير الجامعي لذلك يسهل تمرير الكثير من الفقرات في عقودهم غير القانونية والتي لا يتم الأخذ بها.

خبير: غالبية الشركات تبحث عن الربح فقط

أعرب هشام حريري الخبير في قطاع الحراسات الأمنية ورئيس قسم الأمن والسلامة في مطار الملك عبدالعزيز سابقاً عن أسفه لعدم اهتمامها بتأهيل حراس أمن محترفين أو على الأقل مؤهلين لتقديم الخدمة، مشيراً إلى أن غالبيتها يبحث على المكسب التجاري بغض النظر عن الجودة. وأشار إلى أن الشباب السعودي مبدع وبإمكانه أن يثبت نفسه في أي مهنة متى ما وجد التأهيل والتدريب المحترف والأجور والحوافز الجيدة. ولفت إلى افتقاد أغلب الشركات لوجود مركز تدريب خاص ومدربين مؤهلين، لرفع مستوى منسوبيها، بل على العكس نجد أغلبها مهتماً بتقديم الخدمة بأقل التكاليف والخروج بأعلى مردود مالي. ولفت إلى وجود وافدين في إدارات بعض شركات الحراسات الأمنية من غير المتحمسين لرفع مستوى الخدمة وجودة حراس الأمن، لافتاً إلى أنه من غير المعقول والمنطقي أن نطلب من أبنائنا أن يقدموا خدمة مميزة وأن يطوروا من انفسهم في ظل أجور وبدلات زهيدة لا تغطي تكاليف المعيشة، فضلاً عن تأخير الصرف، في الوقت الذي كان من المقترض ألا يقل راتب السعوديين في الحراسات الأمنية عن 4000 ريال مع البدلات والتأمين الطبي. وأضاف: أغلب حراس الأمن في القطاع يفتقدون إلى أساسيات المهنة مثل الاتصال والتواصل مع العملاء والجمهور، لافتاً إلى ضعف الاهتمام بأساسيات العمل مثل القدرة على التعامل مع أجهزة كشف المعادن المتطورة وإنما مجرد أجهزة عادية

بعضها لا يعمل ولم يتم التدريب عليها. ودعا إلى إعادة النظر في الضوابط والاشتراطات التي يتم من خلالها اختيار أو ترسية العقود لصالح الشركات الامنية قبل التأكد من مدى قدرة الشركة على تقديم خدمة احترافية عالية الجودة من خلال أفراد مؤهلين ووجود نظام تدريب ومدربين مميزين في قسم الموارد البشرية. وأضاف: لا نريد شركة توفر ملابس لحارس أمن يحمل عصياً ولا يعرف التصرف المناسب في حال حدوث مكروه له أو لعملاء العميل، كما يحصل في البنوك والمستشفيات والمولات.

وأضاف أن غالبية العاملين لا يعرف في الطوارئ أكثر من الاتصال بالمشرف في حين يفترض أن يكون مؤهلاً للتعامل مع كل المواقف الصعبة ولديه صلاحية مبنية على التدريب والتأهيل الذي حصل عليه، لافتاً إلى أن القطاع متشعب وهناك حراس يعملون في مراقبة الكاميرات وعربات حمل الأموال. وأشار إلى أن 80-90% من الشباب السعوديين أثبتوا كفاءتهم في تقديم هذا النوع من الخدمة، ولكن بشرط توفير بيئة عمل جيدة وسلم وظيفي محفز ومميزات حقيقية مثل أقسام الحراسات الأمنية في الشركات الكبرى مثل سابك والخطوط السعودية وشركة الكهرباء والتي توفر أمناً وظيفياً وتدريباً وتطويراً.

القطاع يستوعب نصف مليون وظيفة

توقع خبراء مختصون إمكانية استيعاب قطاع الحراسات الأمنية نصف مليون موظف بدلاً من 200 ألف حالياً في ظل عمليات التطوير وإعادة التأهيل حالياً، ووفر القطاع في الفترة الماضية آلاف الفرص الوظيفية للشباب. وتشترط الضوابط أن يكون مالك الشركة الأمنية سعودي الجنسية، والتقدم لوحدة التراخيص المركزية في وزارة الداخلية بطلب تأسيس الشركة الجديدة.

وهناك 3 فئات لشركات الحراسة الخاصة، الأولى لتوظيف 1000 حارس أمن، وتشترط تقديم ضمان مصرفي بقيمة مليون ريال والثانية لتوظيف 700 حارس أمن، ولها ضمان بقيمة 700 ألف ريال، والثالثة لتوظيف 400 حارس أمن، تتطلب ضماناً مصرفياً بقيمة 400 ألف، كما يتم سداد مقابل مادي بقيمة 100 ريال بعد تعيين كل فرد بالشركة.

ضمان بنكي ألف ريال عن كل حارس

يتم السماح لحارس الأمن المدني بالاستعانة بالوسائل التي تمكنه من أداء مهمته؛ مثل السيارات، أجهزة الاتصال السلكي واللاسلكي، أجهزة المراقبة الأمنية الإلكترونية، الكلاب البوليسية، وما يساعده في الدفاع عن نفسه وعن الموقع الذي يتولى حراسته مثل السلاح، العصي الكهربائية، العصي الخشبية، وما تراه الجهة المختصة وفق اللوائح والضوابط والتعليمات المنظمة لذلك، ويجوز للجهات الملزمة أو الراغبة أو الأفراد تأمين حراسة ذاتية أما إذا زاد عدد الحراس عن عشرين حارساً فعلى الجهة المستفيدة من الحراسة إنشاء إدارة للأمن والحصول على ترخيص لذلك من الأمن الجنائي، مع تقديم ضمان بنكي بمبلغ 1000 ريال عن كل حارس لمدة خمس سنوات، ويشترط ألا يقل عمر طالب الترخيص عن خمس وعشرين سنة، سواء لمالك المؤسسة أو الشركاء في الشركة.

3 مهام رئيسة للحارس المدني

للحارس المدني سلطة ضبط الشخص أو الأشخاص المتلبسين بالجريمة أو من يحاول الدخول عنوة إلى المكان المشمول بالحراسة وعليه أن يبلغ في الحال أقرب نقطة أمن أو جهة مسؤولة عن الأمن وكذلك مرجعه، وإعداد المحضر اللازم لذلك، كما ينبغي الالتزام بالعمل الأمني المكلف به وعدم الانشغال بأعمال أخرى تختلف عن طبيعة عمله.

الإغلاق والغرامة للمخالفين

تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء في مخالفات نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة ولائحته التنفيذية فيما يتعلق باختصاصاتها.

ويعاقب من يخالف أي حكم من نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة أو لائحته التنفيذية بعقوبة أو أكثر، وفي صدارتها الإنذار الخطي أو إغلاق مقر الشركة أو المؤسسة محل المخالفة مؤقتاً لمدة لا تزيد على شهر، وغرامة مالية لا تتجاوز خمسين ألف ريال يتم سدادها في أحد البنوك لخزينة الدولة في الحساب الخاص لذلك.

دراسة المعوقات لتطوير القطاع

جاء إدراج قطاع الحراسات الأمنية تحت مظلة الهيئة العليا للأمن الصناعي، بهدف تطوير القطاع بعد أن شهد عدداً من المعوقات، والتي تتمثل في النظرة الاجتماعية الدونية للعاملين، والمسمى الوظيفي، وعدم وجود استقرار داخل القطاع، وتدني الرواتب، إضافة إلى المنافسة الكبيرة، ما أسهم في تدني أسعار المناقصات الحكومية التي تأخذ أقل الأسعار. وتعمل المرأة في مجال الحراسات الأمنية داخل المولات والمستشفيات والمصارف، ولكن ما زال توظيفها ضعيفاً في هذا المجال، وتكمن أهمية القطاع في تقديم خدمة التوطين والمساعدة في القضاء على البطالة، كما يعد شريكاً أساسياً وحيوياً لا غنى عنه لجميع القطاعات الأخرى.

الجهات الملزمة بتوفير حراسات أمنية  
حددت اللائحة التنفيذية لنظام الحراسات الأمنية الخاصة مؤخرًا الجهات الملزمة بوضع حراسات بموجب موافقة وزارة  
الداخلية وهي:  
المؤسسات والشركات المالية العاملة في المملكة (كالبانوك أو محلات الصرافة أو شركات ومؤسسات الاستثمار أو التأمين  
الأهلية).

المنشآت التعليمية والتدريبية الأجنبية والأهلية.  
شركات ومؤسسات المطاعم العالمية والوطنية الكبرى.  
مؤسسات وشركات الوكالات العالمية والوطنية الكبرى.  
مكاتب ووكالات الخطوط والسفر والسياحة الأجنبية.  
مكاتب ووكالات الخطوط والسفر والسياحة السعودية الكبرى.  
الفنادق.  
عمائر الشقق المفروشة التي يزيد عدد الشقق فيها على 10 شقق.  
العمائر السكنية التي يزيد عدد الشقق فيها على 20 شقة.  
المجمعات السكنية التي يزيد عدد الفلل فيها على 10 فلل.  
المنشآت السياحية والترفيهية.  
صالات الأنشطة الرياضية الخاصة.  
صالات الأفراح والمناسبات.  
المستشفيات والمستوصفات والمراكز الطبية والصيدليات المناوبة الأهلية.  
معارض ووكالات بيع وتأجير السيارات وموزعها.  
أي معرض لبيع الذهب والمجوهرات وما في حكمه.  
المراكز والمعارض والمجمعات التجارية.  
المكتبات الأهلية الكبرى.  
المصانع والمستودعات (حسب تقدير مدير الشرطة)  
6 عوامل لتحسين أوضاع العاملين:

هيكل تنظيمي  
مسار وظيفي  
ترقيات  
تأمين طبي  
بدلات  
تشديد الرقابة  
معاونة العاملين بالقطاع:  
تدني الرواتب وتأخرها  
غياب التدريب والتأهيل  
عدم توفر إجازات أسبوعية  
عدم توفير تأمين طبي  
عدم تسجيلهم في التامينات الاجتماعية  
ساعات العمل 12 ساعة بدون عقود



## تربويون: حماية المعلم " تدعم استقرار المنظومة

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 جماد ثاني 1440 هـ - 9 فبراير 2019م

<https://www.al-madina.com/article/613973>

محمد البيضاني - الباحة

قال عدد من المعلمين: إن دعوة وزير التعليم إلى حماية الوزارة للمعلمين وتنفيذ دليل إجراءات حماية المؤسسات التعليمية ومنسوبيها أنها تعكس الحرص على أمن وسلامة المجتمع التعليمي، ويعد دعماً معنوياً للمعلمين. وقال قائد مدرسة نعاش الابتدائية والمتوسطة بتعليم الباحة محمد عبدالله الزهراني: إنها خطوة رائدة من الوزير للمحافظة على أمن المجتمع التعليمي واستقراره، وأضاف سعيد العلي أنها خطوة إيجابية ونرجو النهوض بالتعليم والرقى به إلى الأمام دائماً.

وأوضح محمد الزهراني أنها خطوة لحماية المعلمين والمؤسسات التعليمية، وأشار ناصر الغامدي إلى أنها خطوة موفقة تدل على اهتمام الوزارة بمنسوبيها والوعي بأهمية وقيمة المعلم مع طلابه وتعاون الأسرة والمدرسة في ذلك مطلب مهم لنهضة وتطور ثقافة التعليم، وقال صالح الحسني: نشكر وزير التعليم على هذه الخطوة التي تحمي حقوق المعلم وكذلك لمؤسسات التعليمية ومنسوبيها

وقال أحمد الصالح: إن الاهتمام بمنسوبي التعليم ما هو الا امتداد لاهتمام القيادة بالمؤسسة التعليمية ومنسوبيها، وأضاف عبدالكريم احمد أن دعوة الوزير تشير إلى أن المعلم والمعلمة هما ركنان من أركان العملية التعليمية وأن المساس بهما يعد مساساً بالعملية التربوية والتعليمية ومكوناتها الرئيسية.

وقال مهند الغامدي معلم تربوي: إن وزارة التعليم تقف مع المعلمين والمعلمات في حفظ حقوقهم التي كفلتها أنظمة الدولة، وما أعلنه الوزير دليل على حرصه بمنسوبي التعليم من معلمين ومعلمات، وأضاف عبدالعزيز الشهري أن قرار تفعيل حماية المعلمين ضد الاعتداءات سيكون له أثر كبير في نفوس المعلمين وخصوصاً وأن القرار صدر من وزير التعليم.



## النائب العام: البت في قضايا السجناء والموقوفين دون تأخير

### المساواة في مجال قضايا الفساد تحافظ على المال العام

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 جماد ثاني 1440 هـ - 8 فبراير 2019م

<https://www.al-madina.com/article/613816>

واس - مكة المكرمة

أكد النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب على الاهتمام بقضايا السجناء والموقوفين والبت فيها دون تأخير. كما أكد، خلال اجتماعه برؤساء فروع النيابة العامة بالمناطق في مكة، أمس، على الشفافية في التعامل، والاهتمام بالمراجعين وسرعة إنجاز معاملتهم واللقاء بهم وسماع ما لديهم.

وشدد على أعمال أفضل الممارسات في تبسيط إجراءات الدعوى الجزائية وإدارتها بأسلوب ناجز، وتنفيذ أفضل التطبيقات الحديثة في هذا الشأن وفقاً لأعلى معايير ومقاييس الجودة الدولية، وتشخيص الواقع وملاءمته وتطويره لذلك، ووضع خطط استراتيجية شاملة لكل تلك الأعمال وما قد يطرأ عليها من متغيرات.

ورفع في بداية الاجتماع الشكر والعرفان لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - أيدهما الله - على دعمهما الكبير وغير المحدود والمتواصل للنيابة العامة وما تحظى به من اهتمام بالغ للارتقاء بأعمالها، مؤكداً أهمية عقد هذا الاجتماع بشكل دوري لمناقشة أعمال النيابة العامة بما يحقق تطلعات ولاية الأمر.

ونوه بما تحققت في مسيرة النيابة خلال الفترة الماضية من نقله نوعية، وإنجازات فريدة في شتى المجالات، وخصوصاً في مجال المساءلة في مجال قضايا الفساد بما يحافظ على المال العام ومقدرات الوطن ويحمي نزاهة الوظيفة العامة، وكذلك في مجال التقنية وبرامج التحول الوطني، ومواكبة رؤية المملكة، داعياً إلى مواصلة السير لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال.

وبين خلال كلمته أهمية أن تقوم الفروع بأعمالها المنوطة بها، مؤكداً على الشفافية في التعامل، والاهتمام بالمراجعين وسرعة إنجاز معاملتهم واللقاء بهم وسماع ما لديهم، مؤكداً على أعمال أفضل الممارسات في تبسيط إجراءات الدعوى الجزائية وإدارتها بأسلوب ناجز، وتنفيذ أفضل التطبيقات الحديثة في هذا الشأن وفقاً لأعلى معايير ومقاييس الجودة الدولية، وتشخيص الواقع وملاءمته وتطويره لذلك، ووضع خطط استراتيجية شاملة لكل تلك الأعمال وما قد يطرأ عليها من متغيرات.

وشدد على دور فروع النيابة العامة في تعزيز الثقافة القانونية والشراكة المجتمعية في ضوء الأنظمة والتعليمات المتعلقة بهذا الجانب، وفي سبيل الوصول لعدالة جزائية ناجزة يسيرة، مؤكداً على الاهتمام بقضايا السجناء والموقوفين والبت فيها دون تأخير.



## تفقد مشاريع الـ110.754 وحدة في الشرقية الحقيل: ملتزمون بتوفير السكن الملائم للمواطنين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019م  
<https://www.okaz.com.sa/article/1704838>

«عكاظ» (الدمام @okaz online) أكد وزير الإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل، على أهمية العمل على تسليم مشاريع برنامج «سكني»، والالتزام بالجدول الزمني المحدد لها، بما يضمن تسليمها للمواطنين المستفيدين خلال الفترة القريبية القادمة في إطار توفير السكن الملائم للمواطنين، ورفع نسبة تملكهم إلى 60% بحلول عام 2020، وإلى 70% بحلول عام 2030، ضمن أهداف برنامج الإسكان.

جاء ذلك خلال تفقده أمس (السبت)، عدداً من مشاريع برنامج «سكني» للوحدات السكنية «تحت الإنشاء» بالشراكة مع المطورين العقاريين في المنطقة الشرقية، وقف خلالها على سير العمل واطلع على تفاصيل المشاريع ونسبة الإنجاز فيها. والتقى خلال جولته التفقدية القائمين على هذه المشاريع من المطورين والمقاولين المنفذين لها، مشدداً على أهمية العمل على تسليم هذه المشاريع. وأكد وزير الإسكان أن هذه المشاريع وغيرها من المشاريع التي بدأ تنفيذها في مختلف مناطق المملكة، تؤكد حرص الوزارة على توفير خيارات سكنية ذات جودة وسعر مناسب، وتلبي احتياج المواطنين المسجلين في قوائمها؛ إذ تتراوح أسعار الوحدات السكنية في مشاريع الوزارة للوحدات السكنية تحت الإنشاء من 250 ألف ريال إلى 750 ألف ريال.

ويبلغ إجمالي ما تم تخصيصه للمنطقة الشرقية منذ انطلاق برنامج «سكني» عام 2017 نحو 110.754 خياراً سكنياً وتمويلياً، يشمل 35.531 تمويلاً سكنياً مدعوماً، و26.445 أرضاً سكنية مجانية، و4297 وحدة سكنية جاهزة،

و44.781 وحدة سكنية تحت الإنشاء تتكامل فيها البنية التحتية. وبدأت جولة الوزير التفقدية بزيارة مشروع «الواجهة» الذي يُنفذ على مساحة 190.981 مترا مربعا، تحوي 574 فيلا جاهزة مكونة من طابقين، بأسعار تبدأ من 530.618 ريالاً وبقسط يبدأ من 1.984 ريالاً شهرياً، ويوفر المشروع المدارس التعليمية، ومساجد وجامعا كبيرا، بالإضافة إلى عدد من الحدائق وملاعب للأطفال، ومرافق تجارية، ومركز صحي ومكتب للبريد ومركز للدفاع المدني ومركز أمني، ليكون مشروعا سكنيا متكاملًا يوفر لسكانه جميع ما يحتاجون إليه من خدمات، ويقع المشروع داخل المناطق العمرانية بجوار مجمع الملك فهد الطبي العسكري القريب من طريق الدمام الرياض، ويتميز بتكامل للبنى التحتية من شبكات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات وشبكة الصرف الصحي ونظام تصريف الأمطار، والمرافق العامة التي يحتويها كالمسطحات الخضراء، إضافة إلى المواقع التي تم تخصيصها للجهات الحكومية.

وفي الدمام أيضا، تواصلت زيارة الحقييل لمشروع «نجاج تاون» الواقع بحي الأمل بالقرب من كلية الأمير سلطان للعلوم العسكرية المحاذي لطريق الدمام الرياض، ويوفر 674 وحدة سكنية من نوع فيلا وتاون هاوس، بأسعار تبدأ من 530 ألف ريال، وبأقساط تبدأ من 1.769 ريالاً شهرياً، ويوفر المشروع 9 مدارس تعليمية، ومسجدا و3 جوامع كبيرة، بالإضافة إلى عدد من الحدائق وملاعب للأطفال ومرافق تجارية، ومركز أمني وآخر للدفاع المدني، ليكون مشروعا سكنيا متكاملًا يوفر لسكانه جميع ما يحتاجون إليه من خدمات، ويتميز بتكامل للبنى التحتية من شبكات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات وشبكة الصرف الصحي ونظام تصريف الأمطار، والمرافق العامة.



## "النيابة العامة" توضح: هذه السلوكيات "غش تجاري" وموجبة للمساءلة الجزائية

المصدر: جريدة سبق السبت 5 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019م

<https://sabq.org/493sgw>

عبدالله البرقاوي - الرياض  
نشرت النيابة العامة إنفوGRAفيك توعويًا عن السلوكيات الموجبة للمساءلة الجزائية المتعلقة بالغش التجاري، وعقوباتها، طبقًا لأحكام نظام مكافحة الغش التجاري.

## «الصحة».. بين الواقعي والافتراضي

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 جماد ثاني 1440هـ - 10 فبراير 2019م  
<http://www.alhayat.com/article/4620948>

### عبدالعزیز السويد

قالت وزارة الصحة إن من إنجازاتها في 2018 «تسهيل الحصول على الخدمات والرفع من جودتها وتعزيز الجانب الوقائي»، ورد هذا في حسابها على تويتر، وفي تغريدة أخرى ذكرت من الإنجازات «وحجز المواعيد بكل سهولة من خلال خدمة موعد». ولو كان لدى وزارة الصحة متسوق خفي لما جزمت بذلك، أخص بالذكر تسهيل الحصول على الخدمات وحجز المواعيد بكل سهولة من خلال خدمة «موعد».

«الصحة» وضعت مراكز العناية الأولية كـ «خط الدفاع الصحي الأول»، وفي طيات ذلك خط الفلترة، ولا بأس في هذا لو كانت هذه المراكز منتشرة كما يجب ومؤهلة كما ينتظر هذا أولاً، أما الثاني فإن حجز موعد من خلال التطبيق ليس بالأمر الهين، أغلب الأوقات لا يمكن الحجز لكثرة الطلب كما يبدو، ولكن لو ذهبت إلى مركز لم تستطع الحجز فيه لوجدته هادئاً وغير مزدحم. وقد يطلب منك الموظف الذهاب إلى مركز آخر وقد يتعلل بخلل في التقنية، بل ربما يؤكد أن المركز في حيكم سيفتتح أو فتح مع أنه ما زال هيكلاً خرسانياً.

لا شك أن من التسهيل قرب الخدمة من طالبيها على افتراض أنها خدمة موجودة وكاملة، لكن هذا غير متوافر، بعض المراكز يرد موظفوها بأنهم يتبعون للتجمع الصحي..، والمعنى «دور غيرنا»، والمواطن لا علاقة له بإعادة الهيكلة، فهو يحتاج إلى خدمة صحية مضطراً.

المتداول أن الإدارة العليا في وزارة الصحة قنعت بالمشورات التي ترفع لها وتعرض عليها من دون التأكد من حقيقة تطابق الافتراضي على الواقع، أما الحقيقة المؤكدة فهي أن وزارة الصحة ما زالت أكبر داعم للقطاع الصحي الخاص بسبب ضعف خدماتها.



## رسالة هامة لوزير العمل ..

المصدر: جريدة المدينة الاحد 6 جماد ثاني 1440هـ - 10 فبراير 2019م  
<https://www.al-madina.com/article/614055>

### إبراهيم علي نسيب

معالي وزير العمل: تعرف حجم تقديري لجهودك الرائعة الرامية إلى حل مشكلة البطالة، ولكنني أريد فقط أن أنقل لمعاليك ومن خلال الشارع رأي الناس الذين يتمنون عليك أن تبدأ السعودية من الأعلى (لا) من الأسفل، أن تبدأها في المؤسسات والشركات الضخمة والمملوءة بعمالة أجنبية في رأس الهرم تسيطر على وظائف قيادية وتقوض مبالغ خيالية ومزايا ورعاية خاصة جداً وبأعداد ضخمة بإمكان السعوديات والسعوديين شغلها بكفاءة عالية، وكثيرون هم الذين ينتظرون الفرص لكنهم للأسف لم يجدوها والسبب هو أنهم يسيطرون على القرار ويحاربون كل سعودي يفكر في الاقتراب منهم.

إن السعودية (لا) تعني أن يتم توظيف امرأة واحدة في محل لبيع الأدوات الصحية يعمل فيه «7» ذكور و(لا) توظيف مهندس في محل لبيع الطعمية و(لا) توظيف حامل دكتوراه في سوپر ماركت بل التوطين هو أن تبني الإنسان وتمكنه من أن يكون هو الأول الذي يخدم أرضه بإخلاص وعلى قدر تعليمه ومؤهلاته تكون وظيفته أما أن تكون كما نرى فذلك يعني أن البطالة سوف تبقى قضية وطن في ظل حلول (لا) علاقة لها أبداً بالواقع الذي تغير والخوف من البطالة والعقول المعطلة هو خوف مبرر.  
(خاتمة الهمزة) ... ليس هناك حب يضاهاي حب الوطن ولا أجمل من أن يكون الإنسان هو الأول الذي يحظى بالعناية والرعاية... وهي خاتمتي ودمتم.



## كاريكاتير

	<p>الإلكترونية <b>الاقتصادية</b> www.aleqt.com</p> <p>المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 6 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019 م</p> <p><a href="http://www.aleqt.com/2019/02/09/article_1539321.html">http://www.aleqt.com/2019/02/09/article_1539321.html</a></p>
	<p>OKAZ <b>عكاظ</b> بعض الحفيمه</p> <p>المصدر: جريدة عكاظ الاحد 6 جماد ثاني 1440 هـ - 10 فبراير 2019 م</p> <p><a href="https://www.okaz.com.sa/article/1704852">https://www.okaz.com.sa/article/1704852</a></p> <p>عكاظ سالم الهلالي @salemalhilali1</p>